

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

أيار 2018

في أيار 2017، تباينت نتائج مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة قياساً على الشهر الذي سبق، إذ تحسّن بعض منها كحركة مقاصة الشيكات، فيما تراجع بعضها الآخر كمساحات البناء المرخّص بها وحركة الرّكّاب في المطار. من ناحية النشاط المصرفي، ارتفعت التسليفات للقطاع الخاص المقيم بنسبة جيدة قدرها 0,7% وكذلك ودائع القطاع الخاص بنسبة 0,6%. وسجّل ميزان المدفوعات فائضاً بمقدار 1,2 مليار دولار، وبقيت موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبية على مستوى مرتفع وملئ إذ بلغت 34,6 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور. وعرفت معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت تقلّبات بسيطة في الشهر الخامس من السنة الحالية. أما الدين العام الإجمالي، فقد وصل إلى 82,5 مليار دولار في نهاية أيار 2018، وكان اللافت تغيّر بنيته، بحيث ارتفعت نسبة الدين بالعملات الأجنبية من إجمالي الدين العام مقابل انخفاض نسبة الدين بالليرة نتيجة عملية استبدال سندات خزينة بالليرة من محفظة مصرف لبنان بسندات بالعملات الأجنبية.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في أيار 2018، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة ما يعادل 5566 مليون دولار مقابل 5304 ملايين دولار في الشهر الذي سبق و5673 مليون دولار في أيار 2017. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 1,5% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017. من جهة أخرى، تراجع معدّل دلورة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 67,7% في فترة كانون الثاني- أيار 2018 مقابل 68,7% في الفترة ذاتها من العام 2017، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصة في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2015-2018

نسبة التغيّر، %	2018	2017	2016	2015	
2017/2018					
					الشيكات بالليرة
3,2+	1910	1851	1738	1660	- العدد (آلاف)
1,7+	13494	13270	12276	11362	- القيمة (مليار ليرة)
1,5-	7065	7169	7063	6845	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملات الأجنبية
4,9-	3042	3199	3368	3428	- العدد (آلاف)
2,9-	18747	19315	20013	21113	- القيمة (مليون دولار)
2,1+	6163	6038	5942	6159	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
1,5-	41755	42387	42446	43190	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
0,5+	8432	8394	8313	8489	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دلورة الشيكات، %
	61,4	63,3	66,0	67,4	- العدد
	67,7	68,7	71,1	73,7	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في أيار 2018، بلغت قيمة الواردات السلعية 1591 مليون دولار مقابل 1564 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1593 مليون دولار في أيار 2017. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد انخفضت بنسبة 2,9% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة ملحوظة بلغت 27,5%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكلت حصتها 17,2% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (11,8%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (11,4%)، ثم معدات النقل (8,5%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,1%)، وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 10,9% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (8,7%)، ثم اليونان (7,9%)، فألمانيا (6,2%)، فالولايات المتحدة الأمريكية (5,6%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2015-2018

نسبة التغير، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	
2,9-	7965	8207	7981	7300	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في أيار 2018، بلغت قيمة الصادرات السلعية 254 مليون دولار، مقابل 256 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و240 مليون دولار في أيار 2017. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 9,9% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- أيار 2018 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 26,0% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (13,9%)، فمنتجات صناعة الأغذية (13,8%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (11,6%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (9,7%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 12,5% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها جنوب أفريقيا (9,8%)، ثم سويسرا (7,4%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,7%)، فسورية (5,3%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2015-2018

نسبة التغير، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	
9,9+	1324	1205	1107	1272	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في أيار 2018، بلغ عجز الميزان التجاري 1337 مليون دولار مقابل عجز قدره 1308 ملايين دولار في نيسان 2018 و1353 مليون دولار في أيار 2017. وتراجع قليلاً العجز في الميزان التجاري إلى 6641 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 مقابل عجز بقيمة 7002 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

- في أيار 2018، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ارتفاعاً بقيمة 1204 ملايين دولار، مقابل تراجعها بقيمة 556 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 592 مليون دولار في أيار 2017. وارتفعت هذه الموجودات بقيمة 449 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 مقابل تراجعها بقيمة 358 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

قطاع البناء

- في أيار 2018، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 844 ألف متر مربع (2م) مقابل 883 ألف م² في الشهر الذي سبق و1220 ألف م² في أيار 2017. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 16,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2015-2018

نسبة التغيّر، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015
-16,4	4408	5274	5331	4871

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في أيار 2018، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 71,4 مليار ليرة مقابل 48,6 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و77,2 ملياراً في أيار 2017. وتراجعت هذه الرسوم بنسبة 16,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 410 آلاف طن في أيار 2018 مقابل 458 ألف طن في نيسان 2018 و495 ألف طن في أيار 2017. وتراجعت هذه الكمّيات بنسبة 4,2% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

قطاع النقل الجوي

في أيار 2018، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5501 رحلة، وعدد الركاب القادمين 309211 شخصاً والمغادرين 289005 أشخاص والعابرين 386 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرّغة 4982 طناً مقابل 4638 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، ارتفعت كل من حركة القادمين بنسبة 9,0% وحركة المغادرين بنسبة 6,2% وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 12,1%، وعدد الرحلات بنسبة 1,9%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميثل ايست منها في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2017 و2018

التغير، %	2018	2017	
1,9+	26696	26193	حركة الطائرات (عدد)
	35,7	36,2	منها: حصّة الميثل ايست، %
9,0+	1524323	1397914	حركة القادمين (عدد)
	36,9	37,6	منها: حصّة الميثل ايست، %
6,2+	1532094	1442405	حركة المغادرين (عدد)
	37,0	37,4	منها: حصّة الميثل ايست، %
8,6-	1740	1904	حركة العابرين (عدد)
12,1+	39616	35345	حركة شحن البضائع (طن)
	27,9	29,5	منها: حصّة الميثل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيار 2018، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 141 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 581251 طناً والمشحونة 68998 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 24834 مستوعباً. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 3,2%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 7,7%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 4,5%، في حين ارتفع عدد المستوعبات المفرغة بنسبة 0,7%.

بورصة بيروت

في أيار 2018، بقيت الحركة في بورصة بيروت متواضعة إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة 3629854 سهماً قيمتها 28,8 مليون دولار أميركي مقابل تداول 3491466 سهماً قيمتها 19,8 مليون دولار في الشهر الذي سبق (18564676 سهماً بقيمة 157,3 مليون دولار في أيار 2017). وانخفضت قيمة الرسملة السوقية إلى 10972 مليون دولار مقابل 11229 مليوناً (11725 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. وفي أيار 2018، استحوذ القطاع المصرفي على 73,4% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلتها شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" والتي حصلت على 25,3%، ثم القطاع الصناعي على 1,3%. وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2017 و2018 يتبين اللاتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 34 مليون سهم إلى 52,7 مليوناً.
- ارتفاع قيمة التداول من 291,2 مليون دولار إلى 386,6 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في شباط 2018، بلغ العجز العام الإجمالي 733 مليار ليرة مقابل عجز أدنى قدره 571 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 791 مليار ليرة في شباط 2017). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الشهرين الأولين من العامين 2017 و2018 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 2782 مليار ليرة إلى 2944 ملياراً، أي بمقدار 162 مليار ليرة وبنسبة 5,8%. فقد ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية (+212 مليار ليرة) ومقبوضات الخزينة (+275 مليار ليرة) مقابل انخفاض الإيرادات غير الضريبية (-325 مليار ليرة) والتي تتضمّن إيرادات الاتصالات بشكل أساسي.

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة من 3025 مليار ليرة إلى 4248 ملياراً، أي بقيمة 1223 مليار ليرة وبنسبة 40,4%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 65 مليار ليرة (من 742 مليار ليرة إلى 807 مليارات) عند مقارنتها في الشهرين الأولين من العامين 2017 و2018 وزيادة النفقات الأولية أي خارج خدمة الدين العام بقيمة 1158 مليار ليرة (من 2283 مليار ليرة في كانون الثاني وشباط 2017 إلى 3441 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2018)، نتجت بشكل أساسي من ارتفاع التحويلات إلى البلديات (+506 مليارات ليرة) فيما لم تزد التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان إلا بقيمة 11 مليار ليرة في الفترة قيد الدرس.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 243 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2017 إلى 1304 مليارات في الفترة ذاتها من العام الحالي وارتفعت نسبته من 8,0% من مجموع المدفوعات إلى 30,7% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً بمقدار 497 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2018 مقابل فائض بقيمة 499 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2017.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قليلاً قياساً على المقبوضات الإجمالية في حين تراجعت بشكل ملحوظ قياساً على المدفوعات الإجمالية عند مقارنتهما في الشهرين الأولين من العامين 2017 و2018.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام		
كانون الثاني-شباط 2018	كانون الثاني-شباط 2017	
19,0	24,5	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
27,4	26,7	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار 2018، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 69259 مليار ليرة مقابل 75805 مليارات في نهاية الشهر الذي سبق و72812 مليار ليرة في نهاية العام 2017. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد انخفضت بقيمة 3553 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018.

ففي أيار 2018، استكملت وزارة المالية اللبنانية، في إطار القوانين المتاحة والتفويض اللازم، عملية استبدال سندات خزينة بالليرة اللبنانية يحملها مصرف لبنان بسندات خزينة بالدولار الأميركي بقيمة 5,5 مليارات دولار. وتوزعت السندات المستبدلة على فئات 36 شهراً (2948 مليار ليرة)، 60 شهراً (3591 مليار ليرة)، 84 شهراً (759 مليار ليرة)، 96 شهراً (مليار ليرة) و120 شهراً (713 مليار ليرة). وفي أيار 2018، أصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة من فئتي 7 سنوات (بقيمة 300 مليار ليرة) و10 سنوات (بقيمة 201 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من فئة 5 سنوات وما دون.

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
ك 2017 1	0,30	4,22	21,66	2,52	18,53	22,87	15,47	10,13	2,85	1,27	0,18	100,00
نيسان 2018	0,28	4,06	23,28	2,42	13,99	24,17	15,78	10,81	3,32	1,17	0,73	100,00
أيار 2018	0,31	4,44	24,74	2,65	14,65	21,83	13,08	12,20	3,82	1,51	0,77	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه انخفاض حصة السندات من فئات 36 شهراً و60 شهراً من مجموع محفظة السندات بالليرة في نهاية أيار 2018 قياساً على الشهر الذي سبق مقابل ارتفاع حصة الفئات الأخرى.

وانخفضت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 70279 مليار ليرة في نهاية أيار 2018 مقابل 76876 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (-6597 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

أيار 2018	نيسان 2018	ك 2017 1	
26242	25747	27522	المصارف
%37,3	%33,5	%37,3	الحصة من المجموع
32701	40030	35580	مصرف لبنان
%46,5	%52,1	%48,2	الحصة من المجموع
505	507	517	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,7	الحصة من المجموع
9601	9321	8941	المؤسسات العامة
%13,7	%12,1	%12,1	الحصة من المجموع
1230	1271	1283	الجمهور
%1,8	%1,6	%1,7	الحصة من المجموع
70279	76876	73843	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ونتيجة عملية استبدال سندات الخزينة بالليرة من محفظة مصرف لبنان إلى ما يوازيها بسندات بالعملات الأجنبية في شهر أيار 2018، انخفضت حصة مصرف لبنان إلى 46,5% من مجموع محفظة السندات بالليرة في نهاية

أيار مقابل 52,1% في نهاية الشهر الذي سبق، فيما ارتفعت حصة كلٍّ من المصارف إلى 37,3% مقابل 33,5% وحصة القطاع غير المصرفي إلى 16,2% مقابل 14,4% في التاريخين المذكورين على التوالي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية أيار 2018، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 33481 مليون دولار مقابل ما يوازي 28254 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (28086 مليون دولار في نهاية العام 2017). ويُعزى هذا الارتفاع في شهر أيار إلى عملية الاستبدال المُشار إليها أعلاه.

وفي نهاية أيار 2018، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبونز 16612 مليون دولار (أي ما نسبته 49,6% من مجموع المحفظة) مقابل 13801 مليون دولار (أي ما نسبته 48,8% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و14178 مليون دولار (أي ما نسبته 50,5% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2017. ويعود ارتفاع محفظة المصارف في سندات اليوروبونز إلى شرائها غالبية السندات التي باعها المركزي بقيمة 3 مليارات دولار في شهر أيار 2018.

الدين العام

في نهاية أيار 2018، بلغ الدين العام الإجمالي 124359 مليار ليرة (أي ما يعادل 82,5 مليار دولار) مقابل 123215 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و119889 مليار ليرة في نهاية العام 2017. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 4470 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 مقابل زيادة أدنى قدرها 2753 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2017.

ونتح ارتفاع الدين العام الإجمالي في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 من ارتفاع الدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 7972 مليار ليرة (5288 مليون دولار) مقابل تراجع الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 3502 مليار ليرة. ويُعزى هذا التطور إلى عملية استبدال السندات بالليرة إلى سندات بالدولار بالتوافق بين وزارة المالية ومصرف لبنان.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 108841 مليار ليرة في نهاية أيار 2018، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 4,4% قياساً على نهاية العام 2017.

وفي نهاية أيار 2018، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 70575 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 56,8% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 53784 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 43,2% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالليرة اللبنانية في نهاية أيار 2018 ، ونتيجة عملية الاستبدال، انخفضت حصة مصرف لبنان إلى 46,3% مقابل ارتفاع حصة كل من المصارف إلى 37,6% والقطاع غير المصرفي إلى 16,1%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

أيار 2018	نيسان 2018	ك 2017	
37,6	33,7	37,5	المصارف في لبنان
46,3	51,9	48,0	مصرف لبنان
16,1	14,4	14,5	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

أيار 2018	نيسان 2018	ك 2017	
2,2	2,9	2,9	الحكومات
3,7	4,4	4,4	المؤسسات المتعددة الأطراف
93,8	92,5	92,4	سندات يوروبونذ
0,3	0,2	0,4	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية أيار 2018، وصلت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 350172 مليار ليرة (ما يوازي 232,3 مليار دولار)، مقابل 341148 مليار ليرة في نهاية نيسان 2018 و331433 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (311883 مليار ليرة في نهاية أيار 2017). وارتفع إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة جيدة بلغت 5,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعه بنسبة أدنى بلغت 1,3% في الفترة ذاتها من العام 2017.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية أيار 2018، وصلت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافة إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 265844 مليار ليرة (ما يوازي 176,3 مليار دولار)، وشكّلت 75,9% من إجمالي المطلوبات مقابل 264378 مليار ليرة في نهاية نيسان 2018 و260745 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (256889 مليار ليرة في نهاية أيار 2017). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 2,0% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة 2,4% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 68,35% في نهاية أيار 2018، مقابل 68,31% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,72% في نهاية العام 2017 (66,58% في نهاية أيار 2017).

- في نهاية أيار 2018، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 204744 مليار ليرة (ما يوازي 135,8 مليار دولار) وشكّلت 58,5% من إجمالي المطلوبات، مقابل 204108 مليارات ليرة في نهاية نيسان 2018 و201263 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (198694 مليار ليرة في نهاية أيار 2017). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 1,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة 2,5% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 3,0% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018، في حين ازدادت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 1,0%. وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم 63,23% في نهاية أيار 2018 مقابل 63,27% في نهاية نيسان 2018 و63,68% في نهاية العام 2017 (61,19% في نهاية أيار 2017).

وفي نهاية أيار 2018، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 36567 مليون دولار مقابل 36013 مليون دولار في نهاية نيسان 2018 و35156 مليون دولار في نهاية العام 2017 (34338 مليون دولار في نهاية أيار 2017). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 4,0% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة أقل بلغت 1,1% في الفترة ذاتها من العام 2017.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية أيار 2018، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 8492 مليون دولار مقابل 7793 مليون دولار في نهاية نيسان 2018 و7481 مليون دولار في نهاية العام 2017 (6504 ملايين دولار في نهاية أيار 2017).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية أيار 2018، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 31239 مليار ليرة (20,7 مليار دولار) مقابل 31624 مليار ليرة في نهاية نيسان 2018 و28831 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (28159 مليار ليرة في نهاية أيار 2017)، وشكّلت 8,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة و35,2% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وازدادت الأموال الخاصة بنسبة 8,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,4% في الفترة ذاتها من العام 2017.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية أيار 2018، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 173068 مليار ليرة مقابل 169825 مليار ليرة في نهاية نيسان 2018 و155893 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (128828 مليار ليرة في نهاية

أيار 2017). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 11,0% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018، مقابل تراجعها بنسبة 4,3% في الفترة ذاتها من العام 2017.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية أيار 2018، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم ما يوازي 79964 مليار ليرة أو ما يعادل 53044 مليون دولار، مقابل 52686 مليون دولار في نهاية نيسان 2018 و53615 مليون دولار في نهاية العام 2017 (51657 مليون دولار في نهاية أيار 2017). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 1,1% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية أيار 2018، ازدادت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 51077 مليار ليرة، مقابل 46350 مليار ليرة في نهاية نيسان 2018 و48163 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (56432 مليار ليرة في نهاية أيار 2017). وارتفعت هذه التسليفات بنسبة 6,0% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 7,8% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 755 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 لتبلغ 26034 مليار ليرة في نهاية أيار 2018، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 3669 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 25042 مليار ليرة متأثرة بشراء المصارف في أيار 2018 سندات يوروبندز من مصرف لبنان أصدرت في الشهر المذكور إثر عملية المقايضة التي تمت.

الموجودات الخارجية

في نهاية أيار 2018، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 22928 مليون دولار مقابل 22659 مليون دولار في نهاية نيسان 2018 و23601 مليون دولار في نهاية العام 2017 (25562 مليون دولار في نهاية أيار 2017). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 2,9% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 10,7% في الفترة ذاتها من العام 2017.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية أيار 2018، وصلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية إلى ما يوازي 211788 مليار ليرة، مقابل 210953 مليار ليرة في نهاية نيسان 2018 و208965 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (205887 مليار ليرة في نهاية أيار 2017). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 1,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018. من جهة أخرى، بلغ معدّل دلورة الكتلة النقدية (م3) أي: ((م3-م2)/م3) 61,73% في نهاية أيار وهو المستوى ذاته المسجّل في نهاية نيسان 2018 (61,74%)، مقابل 62,12% في نهاية العام 2017 (59,88%) في

نهاية أيار 2017). وتأتى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 2823 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 579 مليار ليرة (ما يعادل 384 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع كلٍّ من الموجودات من الذهب بمقدار 99 مليار ليرة (66 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً، والموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 480 مليار ليرة (ما يعادل 318 مليون دولار).

- تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 671 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 120 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 1828 مليار ليرة، نتيجة تراجع التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 1994 مليار ليرة (حوالي 1323 مليون دولار)، مقابل ارتفاع التسليفات بالليرة بما مقداره 166 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 4863 مليار ليرة.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 4,0%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 2,4%.

1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار 2018، انخفضت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,56% مقابل 6,57% في نهاية الشهر الذي سبق (6,65% في نهاية العام 2017)، فيما ارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 1499 يوماً (4,1 سنوات) مقابل 1475 يوماً (4,05 سنوات) و1420 يوماً (3,90 سنوات) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي.

على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة خلال شهر أيار 2018، لتسجل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,74% لفئة الخمس سنوات، 7,08% لفئة السبع سنوات و7,46% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية أيار 2018، ارتفعت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) إلى 6,70% مقابل 6,49% في نهاية كلّ من الشهر الذي سبق ونهاية كانون الأول 2017، كما ارتفع متوسط عمر المحفظة بشكل ملحوظ إلى 7,87 سنوات مقابل 6,75 سنوات و7,07 سنوات في نهاية الفترات على التوالي.

يُعزى التطور في معدلات الفائدة وأجال محفظة السندات بالليرة والدولار إلى عملية استبدال قامت بها وزارة المالية في أيار 2018 لسندات خزينة بالليرة اللبنانية يحملها مصرف لبنان بسندات خزينة بالدولار الأميركي بقيمة 5,5 مليارات دولار (تفصيل توزّع السندات بالليرة المستبدلة معروض أعلاه). أما سندات اليوروبندز الجديدة فتوزّعت على أربع شرائح، اثنتانٍ منهما يحملها مصرف لبنان كنتيجة لإصدار تشرين الثاني 2017 (2028 و2031) وشريحتين جديدتين (2033 و2034). توزّعت الشرائح على النحو الآتي:

- مليار دولار إضافي على استحقاق آذار 2028 بعائد 8,00%،
- 1,5 مليار دولار إضافي على استحقاق تشرين الثاني 2031 بعائد 8,10%،
- 1,5 مليار دولار استحقاق أيار 2033 بعائد 8,20%،
- 1,5 مليار دولار استحقاق أيار 2034 بعائد 8,25%.

الفوائد المصرفية على الليرة

في أيار 2018، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى 6,71% مقابل 6,64% في الشهر الذي سبق (5,57% في أيار 2017)، فيما انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 34 نقطة أساس إلى 8,65% مقابل 8,99% (8,48%) في الأشهر الثلاثة على التوالي.

وفي أيار 2018، ارتفع قليلاً متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 5,00% مقابل 4,35% في الشهر الذي سبق (3,00% في أيار 2017). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

أيار 2018	نيسان 2018	أيار 2017	
6,71	6,64	5,57	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
8,65	8,99	8,48	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
5,00	4,35	3,00	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في أيار 2018، بقي المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان شبه مستقرّ على 4,11% مقابل 4,10% في الشهر الذي سبق (3,62% في أيار 2017)، فيما ارتفع قليلاً

المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالدولار إلى 7,87% مقابل 7,82% في الشهر الذي سبق (7,36%) في التواريخ المذكورة على التوالي. وفي أيار 2018، بقي متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر شبه مستقر على 2,34% مقابل 2,35% في الشهر الذي سبق (1,19% في أيار 2017). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

أيار 2018	نيسان 2018	أيار 2017	
4,11	4,10	3,62	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
7,87	7,82	7,36	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
2,34	2,35	1,19	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في أيار 2018، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 19 يوماً في الشهر الخامس من العام 2018.

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملة الأجنبية 34646 مليون دولار مقابل 34737 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و35806 ملايين في نهاية كانون الأول 2017. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 1160 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 مقابل انخفاضها بقيمة 1278 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيار 2018، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 1,49% قياساً على الشهر الذي سبق، لتكون نسبة ارتفاعه 3,85% قياساً على كانون الأول 2017. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2018 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2017، يكون قد سجل ارتفاعاً بنسبة 1,07%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,63% في أيار 2018 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 2,24% قياساً على كانون الأول 2017. وعند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2018 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2017، يكون قد ارتفع بنسبة 4,9%.

